الأمم المتحدة

TD/B/EFD/3/3

Distr.: General
17 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
الدورة الثالثة
جنيف، 4–6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

GE.20-00711(A)
2000711

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 3

ألف – تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 6

ثانياً – موجز الرئيس 7

تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة 7

ثالثاً – المسائل التنظيمية 18

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 18

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 18

جيم – اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 18

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 19

الثاني – الحضور 20

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وافتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة الثالثة.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

ألف- تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة 204/68، و279/68، و208/69، و192/70، و217/71 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرار الجمعية العامة 299/70 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ يكرر تأكيد قرار الجمعية العامة 313/69، المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعنصراً داعماً ومكملاً لها، وتساعد على استجلاء سياق غاياتها المتعلقة بوسائل تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي للتحدي الذي يطرحه تمويل التنمية المستدامة، وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق أهدافها بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي، بما في ذلك تغير المناخ والتحديات العالمية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، الذي كررت فيه الدول الأعضاء تأكيد عزمها على تعزيز دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في خطة تمويل التنمية وتنفيذ خطة عام 2030، بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي التي تدعو إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعنى بتمويل التنمية،

وإذ يشير كذلك إلى أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وحسب الاقتضاء، اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول)، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإذ يؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 (برنامج عمل فيينا)، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)،

وإذ يعترف بالإسهامات المكتوبة والشفوية التي قدمها المشاركون وأثْرت المناقشات خلال دورته الثالثة (TD/B/EFD/3/3)، وإذ يحيط علماً بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد للدورة الثالثة،

1- *يقر* بالعمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تمويل التنمية، وبأهمية إسهامه في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛

2- *يلاحظ مع القلق* أنه بعد مرور قرابة أربع سنوات على طريق تنفيذ خطة عام 2030، لا تزال الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 عميقة للغاية في جميع البلدان النامية، الأمر الذي يتطلب تعبئة الموارد المالية بمزيد من الفعالية، بما في ذلك من طريق التعاون الإنمائي الدولي، والدور الهام الذي تضطلع به المصادر الدولية للتمويل من القطاعين العام والخاص في استكمال الجهود المحلية؛

3- *يسلم* بالحاجة إلى تعزيز التنسيق الدولي بشأن اتساق السياسات من أجل تعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛ ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة المسائل البنيوية العالمية بهدف إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه؛

4- *يؤكد من جديد* أن التعاون الإنمائي الدولي ينبغي أن يتماشى مع مبادئ تولي زمام الأمور وطنياً، والاتساق مع الاستراتيجيات والنظم الإنمائية الوطنية، وتنسيق إجراءات الجهات المانحة، والإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية، والمساءلة المتبادلة؛

5- *يؤكد من جديد* الحاجة إلى أن تدعم البلدان العمل المتعدد الأطراف، وتتجنب أي نوع من أنواع العمل الانفرادي الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على توقعات النمو بوجه عام، ويحثُّ، في هذا الصدد، على تجنب التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها العقوبات غير القانونية، التي تقف حجرة عثرة على طريق التنمية، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها القرار 198/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، وكذلك تقرير الجمعية العامة (A/60/226) المؤرخ 12 آب/أغسطس 2005 المتعلق بالمسألة المذكورة أعلاه؛

6- *يلاحظ مع القلق* الاتجاه السلبي لصافي التحويلات من الموارد المالية إلى البلدان النامية، ويدعو إلى إجراء الإصلاحات المناسبة في مجال السياسات لعكس هذا الاتجاه؛

7- *يؤكد* أهمية تعزيز مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية والإقليمية والمتعددة الجنسيات، مع مراعاة مصالح جميع البلدان الأعضاء وتدابير الدعم الرامية إلى تعزيز القدرة المالية للمصارف الإنمائية، ومؤسسات التمويل وقدرتها على الإقراض؛

8- *يسلم* بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل الميسَّر لا تزال مهمة بالنسبة لهذه البلدان، ويؤكد مجدداً، من هذا المنطلق، ضرورة كفالة النظر في الاحتياجات الإنمائية، المتنوعة منها والمحددة، للبلدان المتوسطة الدخل، ومعالجتها على النحو المناسب؛

9- *يدعو* الجهات الفاعلة المعنية إلى النظر في جملة أمور بينها الضعف البيئي والاقتصادي بوصفهما من المعايير الهامة عند تحديد شروط الأهلية للحصول على مساعدتها الرسمية، وآليات الإقراض بشروط ميسرة؛

10- *يلاحظ مع القلق* أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2018 لم يتجاوز في المتوسط نسبة 0,38 في المائة من إجمالي الدخل القومي، وأن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً قد تراجع بنسبة 2,7 في المائة، وبنسبة 4 في المائة في حالة أفريقيا، ويساوره القلق كذلك إزاء التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا التي تعادل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها أفريقيا في الفترة بين عامي 1970 و2008؛

11- *يؤكد مجدداً* أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أمراً في غاية الأهمية؛ وأن البلدان المقدِمة للمساعدة الإنمائية الرسمية أكدت مجدداً، كل على حدة، التزاماتها، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و0,20 في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ ويحث جميع الجهات الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية، وبذل جهود ملموسة إضافية بغية تحقيق غايات هذه المساعدة؛

12- *يسلم* بأن التمويل المختلط يمثل جزءاً من حزمة الموارد المتاحة لتمويل عمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحدود هذه الموارد والمخاطر المرتبطة بالتنفيذ؛

13- *يشدد* على الحاجة إلى استيعاب حجم ما تتم تعبئته من التمويل المختلط وفهم خصائص المناطق والقطاعات التي تستفيد منه، والكيفية التي يتم بها تطبيق هذه الطرائق، وبصفة أعم، طريقة تطور هيكل تمويل التنمية، وكيفية دعمه البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وذلك بغية تحقيق أهداف التنمية المستدام، وكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب؛

14- *يطلب* إلى الأونكتاد قياس أثر مختلف طرائق تمويل التنمية على البلدان النامية، بما في ذلك التمويل المختلط، على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع مراعاة العمل الذي اضطلعت به منظمات أخرى بغية استخدام هذا التحليل مساهمةً في التخطيط وصنع السياسات؛

15- *يشدد* على أهمية تكثيف الجهود العالمية، بقيادة البلدان المتقدمة، لتعبئة تمويل المناخ من طائفة واسعة من المصادر والأدوات والقنوات، وهي طائفة لا تزال غير قادرة على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية؛

16- *يشدد* على الحاجة إلى اتباع منهجيات شفافة للإبلاغ بتمويل المناخ، ويرحب بالعمل الهام المضطلع به في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

17- *يقر* بالمساهمات الأساسية التي قدمها الصندوق الأخضر للمناخ منذ إنشائه، ويؤكد من جديد أهمية مواصلة هذا الدعم لمعالجة الفجوات المتبقية في قدرة البلدان النامية على الحصول على تمويل المناخ وإدارته؛

18- *يكرر الإعراب عن ضرورة* التصدي لآثار تغير المناخ وأوجه الضعف الكامنة في البيئة وفي ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية لأنها تشكل عقبات كبيرة على طريق التنمية المستدامة لهذه البلدان، ويؤكد مجدداً ضرورة توسيع المجتمع الدولي نطاق تركيزه على المدى القصير ليشمل الشواغل المرتبطة بالقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل؛

19- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة مشاركته في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وتنفيذ خطة عام 2030؛

20- *يسلم* بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرٌ هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وذلك بوصفه عنصراً مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وليس بديلاً عنه، ويرحب في هذا الصدد بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

21- *يرحب* بالجهود الرامية إلى تصميم وتعزيز وتحسين منصات تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الإنمائي الثلاثي بغية التوصل إلى فهم أفضل لهذا التعاون؛

22- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، في السياسات والأطر الاستراتيجية وغيرها من أدوات التخطيط، بما فيها المؤشرات والمنهجيات الملائمة، على النحو الذي وافقت عليه مجالس الإدارة، وعلى تقديم الدعم لتبادل الممارسات الجيدة بشأن السياسات والنهج الابتكارية بين البلدان النامية، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

23- *يشدد* على أن الشراكة الإنمائية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تكون أيضاً وسيلة لتبادل التكنولوجيا المتطورة جداً، لا سيما التكنولوجيا الرقمية، مع مراعاة تولي كل بلد زمام أموره؛

24- *يكرر*، وفقاً لما يرد في وثيقة الأونكتاد TD/519/Add.2، وقرارات الجمعية العامة 203/72، و313/69، و303/63، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 39/2011، وفي نطاق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمرات الأونكتاد الرباعية السنوات، أن سياسات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع للأونكتاد تركز على تعبئة الموارد المالية الأساسية من أجل مجالات عمل التنمية المستدامة في الفروع من ألف إلى جيم، وهاء، وواو من الفصل الثاني من خطة عمل أديس أبابا، وذلك في إطار ولاية الأونكتاد، ومع العمل على الحد من الازدواجية؛

25- *يشير* إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي لتقديم نتائج عمله بوصفها مساهمات منتظمة في منتدى متابعة تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 204/72، الفقرة 27) ويوصي في هذا الصدد بأن تُقدَّم توصيات السياسة العامة لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي، من خلال مجلس التجارة والتنمية، بوصفها مساهمات منتظمة في منتدى متابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة الختامية
6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة، والتي أُعدت كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية (الفصل الأول، الفرع ألف).

2- وقدم نائب الرئيس/مقرر الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية مشروع توصيات تتعلق بالسياسات العامة، وأشار إلى أنها تمثل أفضل اتفاق ممكن، بعد عدة جولات من المشاورات الشاملة والمفاوضات المفتوحة والمفصلة، وأنها تتسق مع المسائل التي نوقشت خلال الدورة الحالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلق مجموعته بشأن ما اعتبره عدداً غير كاف من الخبراء الفنيين المشاركين في الدورة، وارتأى أن أعضاء جميع أفرقة الخبراء اختيروا بطريقة أحادية، وهو ما أسهم في تسييس المناقشات والمفاوضات. وأكد أن ثمة اعتقاداً

بأن بعض مشاريع توصيات السياسات العامة لا تنبثق عن إسهامات الخبراء بل عن نتائج محافل أخرى للأمم المتحدة. ولهذا السبب، لا تود مجموعته الإقليمية أن يُعتقد أنها طرف في اعتماد توصيات السياسة العامة[1]. وذكرت مجموعة إقليمية أخرى وبعض الوفود الأخرى أنها ترحب بزيادة مشاركة الخبراء، وأن المعلومات الفنية التي قدمها الخبراء أفادت الصيغة النهائية لمشاريع الوثائق، وأن الدبلوماسيين تفاوضوا على النسخة النهائية. وعلاوة على ذلك، أثر التمويل المتاح على عدد خبراء العواصم الحاضرين في قاعة الاجتماع، لا سيما من أقل البلدان نمواً، إذ لم يُتَح أي تمويل لدورة عام 2019. ولهذا السبب، فإن زيادة تمويل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية أمرٌ هام وتطلبه الدول الأعضاء.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

3- بسبب ضيق الوقت الذي حال دون النظر بالكامل في بند جدول الأعمال، قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أن يرفق بتقرير دورته الثالثة الموضوع والأسئلة الإرشادية المقترح إدراجهما في جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة (المرفق الأول)، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المتاحة في القاعة، الأمر الذي أتاح للدول الأعضاء إمكانية استعراضها بالتفصيل بغية إقرارها في الدورة التنفيذية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية.

ثانياً- موجز الرئيس

تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

(البند الثالث من جدول الأعمال)

4- عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خمس حلقات نقاش انبثقت عنها التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات العامة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف أعلاه).

الجلسة العامة الافتتاحية؛ التعاون الإنمائي الدولي وتمويل التنمية – المشهد الحالي والتحديات المقبلة

5- قدَّم ممثلو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وأمانة الأونكتاد هذا البند من جدول الأعمال.

6- ورحب مدير مكتب تمويل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة بتركيز فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع للأونكتاد في دورته الثالثة على موضوع التعاون الإنمائي الدولي[2]. فقد أصبح التعاون الإنمائي الدولي يكتسي أهمية أكبر من السابق بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتزايد تحديات الديون، والتوترات التجارية. وأعرب المدير عن قلقه إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وأوضح بإيجاز الأولويات الأساسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي من منظور إدارته.

7- وعلى غرار ما أظهرت بحوث أجراها الأونكتاد وصندوق النقد الدولي وغيرهما في الآونة الأخيرة، تظل الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أوسع من أن تتمكن البلدان النامية

(1) انسحب جميع أعضاء المجموعة الإقليمية من قاعة الاجتماع بعد بيان ممثلها.

(2) تواصل مدير المكتب بالفيديو.

من سدها بنفسها؛ وهذا الأمر يجعل موارد التمويل العام الشحيحة والمساعدة الإنمائية الرسمية عنصرين لا غنى عنهما، ويتطلب بذل جهود جبارة للنهوض بجودتهما، وأثرهما، وفعاليتهما. ولهذا السبب، تكمن أولى الأولويات في تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية. والأولوية الثانية هي دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، بما يتيح للبلدان النامية الفرصة للتعلم من بعضها البعض، لا سيما من خلال التعاون الفني غير المالي. والأولوية الثالثة هي الاستمرار في الحصول على التمويل الميسر باعتباره عنصراً حاسماً للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً لأنها تظل ضعيفة للغاية على الرغم من تخرجها من القائمة. ورغم البوادر المشجعة لإمكانية استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس استثنائي من المؤسسة الدولية للتنمية، ومن بحوث فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية فيما يتعلق بتحديد الفجوات الكامنة في البلدان التي رُفع اسمها من القائمة، ثمة حاجة إلى مزيد من التحليل في هذا المضمار. وفي الأخير، فإن استخدام التدفقات الرسمية لجمع أموال إضافية لتوفير التمويل المناسب في الوقت المناسب للتصدي للمشاكل الحقيقية يتطلب تحديد كل شيء بدقة. وبالرغم من أن التمويل من القطاع الخاص ضروري، فإنه لا يوفر حلاً سحرياً. فالتمويل المختلط، باستخدام الموارد العامة الشحيحة لحشد التمويل من القطاع الخاص، هو الأنسب للمشاريع التي تُجنى منها عائدات مالية تتيح سداد مستحقات الشركاء من القطاع الخاص. فتولي البلد زمام أموره، والقدرات المحلية، وتصميم المشاريع الملائمة، والأثر الإنمائي الإضافي أمورٌ أساسية لجعل التمويل المختلط فعالاً ومناسباً. وشدد المدير على أهمية استنتاجات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التي أفادت تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2020 عن تمويل التنمية المستدامة، وعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الداعم لمنتدى متابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى التعاون الإنمائي.

8- وأشار مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة للأونكتاد، في عرضه لمذكرة المعلومات الأساسية للدورة، إلى أن التعاون الإنمائي الدولي جزءٌ لا يتجزأ من خطة عمل أديس أبابا، وذكَّر المتحاورين بالجهود الرائدة التي يبذلها الأونكتاد في هذا الصدد. وفي معرض إشارته إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية في عام 1968، أبرز أن الدعوة الأصلية كانت من أجل تحويل سنوي للموارد بنسبة 1 في المائة من إجمالي الدخل القومي من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، وهي نسبة جرى التفاوض بشأنها فيما بعد، وخُفضت إلى 0,7 في المائة كنسبة مستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقد حُدد الهدف الأصلي لتحويل الموارد حينها من منطلق أوسع لأهداف النمو، ومن الحاجة إلى إيجاد مسار تنموي قائم بذاته للبلدان النامية. وترتبط إدارة المعونة بإدارة النظام المالي الدولي، لا سيما بحقوق السحب الخاصة، لضمان توفير السيولة الكافية لاقتصاد عالمي ما فتئ ينمو، والتخطيط الطويل الأمد لإيجاد التمويل الإنمائي الكافي. وعلى غرار التجارة، اعتُبرت المعونة في السابق وسيلة لتحقيق غاية (التنمية)، وجزءاً من مناقشات أوسع بشأن صافي التحويلات من الموارد، وليس عملاً خيرياً أو مكافأة عن حسن سلوك. وفي الأخير، وُضع تعريف واضح للمساعدة حددها منفعةً عامةً لا تسعى إلى الربح - وليس عنصراً مساعداً للتمويل الخاص.

9- ومن نواح عديدة، يمكن القول إن التراجع الحالي عن التعددية ظهر مع المساعدة الإنمائية الرسمية عندما بدأت الشكوك تحوم حول هذه المساعدة، وبدأ الكلل يأخذ مأخذه منها، وهو اتجاه لم يعالج إلا جزئياً باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وشدد مدير الشعبة على ضرورة التغلب على هذا الاتجاه إن أُريد للمعونة أن تستعيد دوراً محورياً أكبر في تمويل التنمية. وقد أثبتت بحوث مجموعة من المنظمات بوضوح الفجوة القائمة بين الطموحات المنشودة فيما يتعلق بالمعونة وتمويل التنمية من جهة، والتنفيذ الفعلي من جهة أخرى، وهو ما جعل هذا الأمر ضرورة ملحة.

10- وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تتضمن الشواغل الحالية التغييرات التي طرأت على تشكيلها، حيث أصبحت تتكون من القروض عوض المنح، والمسائل المتصلة بالقياس والعد المزدوج لبعض أشكال المعونة، واحتمال إضعاف المعونة الإنمائية الأساسية، ومواءمتها مع الميزانيات والأولويات الوطنية. وفي الوقت الذي يمكن اعتبار التمويل المختلط استجابة مشروعة للنقص المتصور في المعونة، لا تزال الشكوك تكتنف قدرة أدوات التمويل المختلط على تعبئة "التريليونات بالأحرى وليس البلايين" اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان توجيه التمويل الذي يُجمع بفضل هذه الأدوات إلى حيث يكون له أكبر أثر إنمائي. وتتلخص فكرة التمويل المختلط في تحويل الأهداف الإنمائية إلى فئة الأصول القادرة على اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، وذلك باستخدام التمويل العام للحد من المجازفة بفئة الأصول. وبالنظر إلى التجارب الأخيرة عن دور أدوات تمويل مماثلة في إشعال أزمة مالية عالمية، فقد شكلت هذه الفكرة بدورها مصدراً للقلق.

11- وخلال حلقة النقاش الأولى بشأن المشهد الحالي للتعاون الإنمائي الدولي، أشار بعض المتحاورين إلى أنه في الوقت الذي حقق عدد محدود من البلدان المانحة الهدف المتفق عليه دولياً، أي تخصيص 0,7 في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية، ينبغي أيضاً تشجيع بلدان أخرى على الوفاء بالتزاماتها القائمة، وضمان أن تُمكِّن المساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها مصدراً حاسماً لتمويل التنمية، من تلبية الطموح الذي تحتويه خطة عام 2030 للتنمية المستدامة والذي يستهدف تحقيق تحول حقيقي. وأعرب بعض المتحاورين عن قلقهم إزاء التراجع الراهن عن التعددية، وأوضحوا أنه ينبغي للمجتمع الدولي التصدي لهذا الأمر، لا سيما في ضوء الفجوة التمويلية الهائلة التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد المتحاورين إلى أن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 يتيحان في الوقت نفسه فرصة فريدة لشحذ همم الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية والجهات المستفيدة منها، وتبديد الشكوك المبطنة، وتجاوز تبعات الالتزامات التي لم تُحترم. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تضطلع بدور قيادي في أي عملية تسعى إلى إعادة الروح لبرنامج مجدٍ في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت الراهن، ينصب الاهتمام على مبادئ فعالية المعونة أكثر مما ينصب على مواءمة المعونة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومتطلبات بناء القدرات؛ وفي المقابل، قد تشكل العودة إلى الممارسة التي كانت تُتَّبع في السابق، والمتمثلة في تخصيص الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الميزانية والقليل منها فقط لتمويل المشاريع، أمراً مستحباً.

12- وأشار بعض المتحاورين إلى ضرورة التعامل مع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من منظور أوسع للنظام المالي الدولي ككل، وفي ضمن سياق بيئة مالية هشة وتباطؤ النمو العالمي. وسلطوا الضوء على صافي التحويلات الجارية من الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو (أي الفرق بين صافي تدفقات رأس المال الداخل وصافي مدفوعات الدخل لرأس المال الأجنبي، بما في ذلك التغيرات في صافي الاحتياطيات الدولية)؛ وقد تجاوزت هذه التدفقات إلى الخارج تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار أحد المتحاورين، استناداً إلى تقديرات متباينة، إلى أن أثر التدفقات الخارجة السلبية يزيد سوءاً عندما تؤخذ في الاعتبار التدفقات المالية غير المشروعة. وأشار بعض المتحاورين أيضاً أن تنسيق الجهود لتعزيز التعاون الضريبي الدولي يمكن أن يوفر حلاً لهذه المشكلة. ومن شأن النهوض بدور مؤسسات تمويل التنمية، مثل المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية، لغرض زيادة التمويل العام للتنمية، أن يعزز قدراتها على الإقراض ومعالجة أوجه الهشاشة.

13- وذكر أحد المتحاورين أنه على الرغم من أن التمويل المختلط يمكن أيضاً أن يعمل كآلية تسهم في زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بمستويات تتراوح بين 26 بليون دولار و81 بليون دولار سنوياً، فإن ذلك لا يكفي لسد الفجوات الموجودة في تمويل التنمية، والتمويل المرتبط بأهداف التنمية المستدامة. وأشار المتحاور ومدير حلقة النقاش إلى أن أقل من 6 في المائة من تدفقات التمويل

المختلط التي سُجلت بين عامي 2012 و2017 وصلت بالفعل إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي للجهات المقدمة للتمويل المختلط التعاون استراتيجياً مع البلدان المستفيدة لضمان أن تكون أولويات حافظات مشاريع هذه الجهات متوافقة مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان، مع احترام مبدأ تولي البلد زمام أموره واضطلاعه بدور قيادي. ولهذا السبب، ينبغي النظر بعناية في أنسب هيكل وأنسب استخدام لأدوات التمويل المختلط للتأكد من أن المشاريع التي تنطوي على تمويل مختلط، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتقاسم لمخاطر والمنافع بصورة عادلة، وتتضمن آليات واضحة للمساءلة، وتفي بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

14- وأثار بعض المتحاورين مسألة تمويل المناخ. وذكَّروا بأن البلدان النامية تنحو إلى أن تكون أكبر الخاسرين من تغير المناخ، رغم أنها لا تمثل المصادر الرئيسية للتلوث أو الانبعاثات. وبناء على ذلك، يتسم تمويل المناخ كعنصر مكمل لتمويل التنمية والمعونة من أجل بناء القدرات الوطنية على الصمود في البلدان النامية بأهمية قصوى. وبناء على ذلك، ينبغي زيادة تمويل المناخ في البلدان النامية زيادةً كبيرة. ورحَّب متحاور آخر بإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وارتأى أنه أداة تمويل واعدة بالنسبة للبلدان النامية على الرغم من وجود بعض التحفظات بشأن اشتراطاته. ومن شأن تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لتمويل التنمية أن يساعد على تمويل المناخ.

15- وشدد بعض المتحاورين ومدير النقاش على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل على طريق تحقيق التنمية المستدامة، وهي تحديات أشارت إليها أيضاً خطة عمل أديس أبابا صراحة. وأضافوا أنه ينبغي إعادة النظر في معايير أهلية الحصول على التمويل الميسَّر. وينبغي في حال الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية المعرضة للمخاطر البيئية النظر على الفور في إمكانية الحصول على هذا التمويل.

البيانات والتعليقات العامة للدول الأعضاء

16- شدد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على ضرورة تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بالكامل، وعلى الدور الذي تؤديه هذه المساعدة باعتبارها مصدراً حاسماً للتمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أشار العديد من خبراء الدول الأعضاء إلى أن تقديرات الأونكتاد تفيد بأن متوسط فجوة التمويل السنوية لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة يناهز 2,5 تريليون دولار سنوياً للفترة 2015-2030. وفي الوقت الذي سجلت القيمة الإسمية لصافي المساعدة الإنمائية الرسمية نمواً مطرداً على مدى العقد الماضي، بدأ هذا الصافي يتراجع مرة أخرى منذ عام 2016، إذ انخفض صافي المساعدة الثنائية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 2,7 في المائة في عام 2018، ولم يتجاوز متوسط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة نسبة 0,31 في المائة من إجمالي الدخل القومي في عام 2018. واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية استخدام خطط التمويل والميزانية الوطنية دليلاً للمناقشات بشأن أولويات المعونة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة، والاهتمام بمسألة دعم الأطر المالية المتكاملة التي تضعها البلدان المستفيدة.

17- وشدد أحد المندوبين على ضرورة النظر بطريقة أعم في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق عمليات النظام المالي الدولي، وذلك للمساعدة على ضمان قدر أكبر من الاستقرار المالي، وتخفيف حدة تقلب تدفقات رأس المال. وأعرب العديد من المندوبين عن قلقهم بوجه عام إزاء الأثر المدمر للانتشار السريع لاستخدام التدابير الانفرادية والقسرية على التعددية، لا سيما على آفاق التنمية في البلدان المتضررة، وقدرتها على الحصول على التمويل الأساسي.

18- وشددت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين على أن مواءمة كل من المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل بشروط ميسرة، والتمويل المختلط مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورها واضطلاعها بدور قيادي جميعها أمورٌ أساسية. وأعرب بعض المندوبين عن خيبة أملهم وقلقهم إزاء المبالغ المحدودة وغير الكافية التي جُمعت بفضل أدوات التمويل المختلط. وأشاروا إلى السجل الهزيل للشراكات بين القطاعين العام والخاص في معظم أقل البلدان نمواً، الذي يؤكد الحاجة إلى مشاركة استراتيجية أوثق مع البلدان المستفيدة. وارتأت إحدى المجموعات الإقليمية أن آليات التمويل المختلط تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أن تدفقات تمويل المناخ لا تزال دون التزام البلدان المتقدمة بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً من طائفة من مصادر التمويل بحلول عام 2020. وشدد العديد من الخبراء من الدول الأعضاء على أن البلدان النامية معرضة للتدهور البيئي وللكوارث بدرجة لا تتناسب مع مدى مساهمة هذه البلدان في تلك الأوضاع، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لبناء قدرات البلدان على الصمود، وزيادة الإغاثة في حالات الطوارئ والمعونة المقدمة لإعادة الإعمار في هذه البلدان زيادةً كبيرةً. وذكَّر مندوب آخر المتحاورين بالمبدأ المتفق عليه بشأن تقاسم المسؤوليات على الرغم من تباينها.

19- وشدد بعض الخبراء من الدول الأعضاء كذلك على ضرورة الاهتمام بشكل منتظم بالتحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل في المناقشات المتعلقة بآليات التمويل الميسَّر، وإعادة النظر في معايير الأهلية الحالية، وتوسيع نطاقها، وتعزيز المؤسسات المعنية بتمويل التنمية، الوطنية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف، وذلك بغية تعزيز دور المبادرات التي يقودها القطاع العام في زيادة تمويل التنمية. وشدد العديد من المجموعات الإقليمية ومندوب واحد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرٌ واعد ومهم لتحقيق أهداف خطة عام 2030، وأنه عنصرٌ يكمل التعاون الإنمائي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لكنه لن يحل أبداً محل التعاون الإنمائي بينهما.

المساعدة الإنمائية الرسمية – خيارات الإصلاح والسياسات العامة

20- خلال حلقة النقاش الثانية، اتفق فريق النقاش المكوَّن من أربعة أعضاء على الأهمية الحيوية التي تكتسيها المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية، وحتى البلدان التي ارتفع تصنيفها مؤخراً إلى مرتبة البلدان المتوسطة الدخل، بالرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت دون مستوى الهدف المنشود المحدد في 0,7 في المائة من إجمالي الدخل القومي، وهو الهدف الذي سبق أن حددته بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام 1970. وأشار بعض المتحاورين إلى أن نحو 25 بلداً من أصل 30 من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فشلت بانتظام في تحقيق هذا الهدف. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أهم مصدر لتمويل مشاريعها الإنمائية من حيث الحجم والدوام. وبالنسبة لجميع البلدان النامية الأخرى، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً لتمويل احتياجاتها الإنمائية المستمرة والمتنامية. وأكد فريق النقاش أيضاً فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق نتائج التنمية.

21- وأشار أحد المتحاورين إلى أن مجال تمويل التنمية توسع وأصبح يربط بطريقة منهجية تعبئة الموارد المحلية بالاستثمار المباشر الأجنبي/التمويل الخاص، وبالتمويل المختلط، والتحويلات المالية وغيرها من التدفقات الرسمية، ولو أن هذا الأمر يطرح تحديات على طريق الشفافية والمواءمة فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة والخاصة والمحلية والخارجية. وشدد جميع المتحاورين على ضرورة مواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية وموارد التنمية مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22- واقترح أحد المتحاورين فتح المجال لإشراك شركات البلدان الشريكة (المستفيدة) في عقود الجهات المانحة للمساعدة على زيادة الأثر الإنمائي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بتوجيه هذه المساعدة إلى التنمية الاقتصادية، ونمو القطاعات، وآثار الترابط المتصلة بذلك. وغالباً ما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية مقيدة بشروط بطريقة غير رسمية. ففي عام 2016، رغم أن التقارير أفادت بأن 16 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية كانت مقيدة بشروط، مُنح أكثر من نصف العقود المنفَّذة في إطار هذه المساعدة حينها لشركات البلدان المانحة، وهو ما يوحي بزيادة تشديد الشروط المتصلة بتلك العقود. ومن شأن توسيع نطاق مشاركة شركات البلدان المستفيدة في العقود المتعلقة بمشتريات المساعدة الإنمائية الرسمية أن ينشئ سلاسل إمداد محلية للسلع الأساسية، مثل الأغذية والأدوية، ويشجع النمو الاقتصادي المحلي، ويزيد من إنتاجية المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

23- وذكر متحاور آخر أنه يجري حالياً تطوير أطر مؤسسية ومحاسبية جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما إطار الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة، في حين أشار متحاور آخر إلى أن إخفاقات النظام الراهن لم تعالج على نحو مناسب، وأن الشفافية والمساءلة والالتزام بالبيئة وبحقوق الإنسان شواغل قائمة. وأشار متحاور آخر إلى أنه يجري وضع توجيهات بشأن استخدام التمويل المختلط وتعريفه. وذكر عدة خبراء أنه في الوقت الذي يُنظر إلى التمويل المختلط كآلية لسد الفجوات الموجودة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، يسود قلق شديد بشأن تحويل مسار المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الخاص للحد من المجازفة المرتبطة بالاستثمارات التي يُخشى ألا تحقق نتائج إنمائية. فقد استحوذت البلدان ذات الدخل المرتفع على حصة أكبر من التمويل المختلط، واستُبعدت إلى حد كبير أقل البلدان نمواً والدول الهشة.

24- وفيما يتعلق بالتمويل المختلط، دعا بعض المتحاورين في حلقة النقاش إلى اتباع مقاربة تتوخى مزيداً من الحذر وتستند إلى الأدلة، وارتأى متحاور آخر أن لهذه المقاربة أهمية خاصة في أقل البلدان نمواً، حيث تمثل قيود الاستثمار تحدياً خاصاً، وحيث لا يزال الرفع من الحيز المالي للاستثمار العام أمراً حاسماً. وذكر أحد المتحاورين أن من الضروري إجراء دراسة للنظر بالتحديد في تداعيات الديون على التمويل المختلط، والنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتدعو الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية وضمانات ملزمة وأكثر صرامة للتخفيف من المخاطر، وتكاليف الفرص البديلة المترتبة على استخدام المساعدة الإنمائية في التمويل المختلط للمشاريع. وحذَّر المتحاور من أن فرص استفادة الدول الهشة من أساليب الحد من المجازفة محدودة لأن هذه الدول تواجه قضايا بنيوية أوسع مثل الصراعات، وتغير المناخ، والفقر المدقع.

25- وشدد أحد المتحاورين على ضرورة النظر في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تمويل التنمية في سياق الاعتبارات العالمية مثل الصراعات داخل البلدان وفيما بينها، والجوائح، والكوارث المناخية، والاستدامة البيئية، والتدفقات المالية غير المشروعة. ولاحظ متحاور آخر أن الحاجة لا تدعو إلى إيجاد حلول تقنية ابتكارية فحسب، بل حلول بنيوية ضمن الإطار الفريد للأمم المتحدة وولايتها. ورحب المتحاور في هذا الصدد بعمل الأونكتاد الأخير بشأن الاتفاق البيئي العالمي الجديد.

26- وفيما يتعلق بتعاريف التمويل الابتكاري، ارتأى أحد المتحاورين أنه ينبغي دائماً استحضار التعريف الأصلي الوارد في إعلان الدوحة لعام 2008، وأشار في هذا الصدد إلى أنه "تمويل يمثل مصادر جديدة وإضافية للتمويل لاستكمال المصادر العامة التقليدية وليس للاستعاضة عنها". وتدعو الحاجة أيضاً إلى مصادر عامة جديدة للتمويل من أجل توفير الموارد الإضافية اللازمة للتنمية. واقترح متحاور آخر النظر في إنشاء صندوق للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُمول جزئياً على الأقل من مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية غير المصروفة، وذلك وفق الخطوط التوجيهية المذكورة في *تقرير*

الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2019. ولاحظ أن الخسائر المتراكمة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، من حيث الحجم والأثر، بلغت مستويات عالية وأن الوقت قد حان لوضع الأمور في المسار السليم بعد أن اكتسبت البلدان النامية قدرات كبيرة، مقارنة بما كانت عليه قبل عقود، فيما يتعلق بصياغة وإدارة خططها الإنمائية الخاصة بها في سياق أهداف التنمية المستدامة. فقد بلغ العجز في مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً حوالي 184 بليون دولار سنوياً. وأبرز المتحاور الحاجة إلى تشديد الضوابط المالية، كما هو الحال في كثير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، لأن التدفقات المالية الخارجة غير المشروعة تتجاوز حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

27- وتساءل أحد المندوبين عن كيفية مساءلة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية عن الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. فرد أحد المتحاورين بالقول إنه ينبغي تشجيع استخدام البيانات والأدلة التي تساعد على تتبع أثر أموال المساعدة الإنمائية الرسمية ونتائجها. وأعرب مندوب آخر عن قلقه إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وشدد على ضرورة مواءمة هذه المساعدة مع الأولويات الوطنية. وعلاوة على ذلك، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم إضافي لرفع اسمها من القائمة، والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التمويل المختلط – ضبط التوقعات بالمعايير

28- خلال حلقة النقاش، أوضح بعض المتحاورين أن التمويل المختلط ليس له تعريف موحد، لكن يمكن اعتباره استخداماً استراتيجياً لتمويل التنمية بغية تعبئة تمويل إضافي من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية. وأضاف متحاور آخر بالقول إن التمويل المختلط يتضمن الجمع بين التمويل العام (بشروط ميسرة وغير ميسرة) والتمويل الخاص حيث تُستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية أحياناً لحشد التمويل الخاص. وارتأى جميع المتحاورين أن الادعاءات بشأن التمويل المختلط مبالغ فيها.

29- وشدد أحد المتحاورين على دور التمويل المختلط باعتباره وسيلة لجمع الأموال في القطاع الخاص، ودعا بناء على ذلك إلى إجراء تنقيحات وتحسينات طفيفة لتحقيق نتائج في مجال التنمية. وأشار العديد من المتحاورين الآخرين إلى أن التمويل المختلط اتخذ حتى الآن، وإلى حد كبير، شكل إعانات موحدة، وشكل مصدر عائدات مرتفعة للقطاع الخاص بفضل مشاريع تحظى أصلاً بقبول المصارف في البلدان المتوسطة الدخل؛ واقترح هؤلاء المتحاورون إدخال تنقيحات كبيرة في هذا الصدد.

30- وأعرب جميع المتحاورين عن قلقهم إزاء قلة التمويل المختلط المتاح لأقل البلدان نمواً حيث يتدفق أكثر من 90 في المائة منه إلى البلدان المتوسطة الدخل. وأشار بعض المتحاورين إلى أن التمويل المختلط اكتسب فعالية أكبر، وأن استخدام الهياكل والأسواق ما فتئ يتحسن. وما فتئ التمويل المختلط ينمو أيضاً منذ عام 2008 حيث يبلغ عدد أدوات التمويل المختلط التي استُحدثت حتى الآن نحو 200 أداة. وفي هذا السياق، ذكرت إحدى المجموعات الإقليمية أنها ما فتئت تجرِّب التمويل المختلط منذ عام 2007، وأن ما يصل إلى 25 في المائة من التمويل الذي نشأ تحت رعايتها تدفق إلى أقل البلدان نمواً. وبالرغم من أن التمويل المختلط لن يسد الفجوة التمويلية، فهو يشكل جزءاً من اللغز، لا سيما إذا كُيف محلياً واستُكمل بأدوات أخرى.

31- وأشار بعض المتحاورين إلى أن تزايد مستويات التمويل المختلط ينطوي على زيادة في تكاليف الفرصة البديلة لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في التمويل المختلط، وهو ما يعني في واقع الأمر تقديم الدعم للقطاع الخاص دون احترام الشفافية اللازمة فيما يتعلق بالموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بهذه الإعانات. وفي حال استُخدمت المساعدة الإنمائية الرسمية في التمويل المختلط، فإن من شأن ذلك أن يؤثر على مصداقية التمويل الإنمائي عندما يُتبين أن التعبئة، في واقع الأمر، دون

التوقعات بكثير. وأشار متحاور آخر إلى ضرورة التعامل بحذر عند الاعتماد على أدوات التوريق لزيادة التمويل المختلط، وذلك بالنظر إلى دور التوريق في أزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينات، وأزمة الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008. ففي كل من الحالتين، أدت هشاشة الهياكل التي عملت بالتوريق إلى حدوث انهيار مالي. وأثار بعض المتحاورين وبعض المندوبين أسئلة بشأن الصلات القائمة بين استخدام التمويل المختلط وتأثيره على مديونية البلدان النامية. ولاحظ متحاور آخر أيضاً أن استخدام التوريق لزيادة حجم التمويل المختلط قد أنشأ شريحة أعلى من المطالبين الذين كانوا في مقدمة الطابور. وعندما يحين موعد تسديد المطالبات، يمكن أن يفضي ذلك إلى تجريد البلدان النامية من أصولها وأن يولّد حالة من التقشف.

32- وحذر أحد المتحاورين من أن تركيز التمويل المختلط على قبول المصارف ينحو إلى وضع الأولويات في الاتجاه الخطأ لأنه تمويل ينطوي على إعادة توجيه الموارد العامة الدولية الشحيحة صوب مجموعة مركزة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وذكر بعض المتحاورين أنه من غير المؤكد أن اعتماد هذا الموقف سيكفل تحقيق فوائد في حجم التكاليف، وذلك بالنظر إلى أن المعلومات المتعلقة بطبيعة الدعم وما يحققه من أثر غير معروفة. وذكر أحد المتحاورين أن استخدام التمويل العام (بشروط ميسرة وغير ميسرة) بديلاً للإعانة قد أظهر أن كل دولار جُمع من الأموال العامة قابله 0,75 دولار فقط، في المتوسط، من القطاع الخاص. وأشار بعض المتحاورين إلى أنه على الرغم من أن التمويل بالاقتراض قد لا يكون متاحاً لولا هذه الآلية، فإن نسبة الرفع المالي دون التوقعات.

33- وفيما يتعلق بتأثير التمويل المختلط، قال أحد المتحاورين إن هذه التمويل له أثر إيجابي على إيجاد فرص العمل (ففي عام 2017 مثلاً، ساهم التمويل المختلط في دعم نحو 5,4 ملايين من الوظائف)، ولو أن فئة العامل، ومدة عمله، ونوعية وظيفته ظلت غير واضحة. وذكر متحاور آخر أنه على الرغم من أن التمويل المختلط ارتبط بتحسين فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية، فإن ذلك لم يكن بالضرورة في متناول المواطنين العاديين. وأشار متحاور آخر إلى أنه في حال أُخذت الإعانات من الميزانيات الاجتماعية الأساسية، فمن شأن التمويل المختلط أن يضر بجودة الخدمات الصحية، ويقلص فرص الحصول عليها.

34- وأوصى بعض المتحاورين بأن يوجَّه التمويل المختلط إلى أقل البلدان نمواً بدلاً من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بينما أشار متحاورون آخرون إلى أن الحلول التي يتيحها التمويل المختلط ينبغي أن تتضمن استثمارات بالعملة المحلية تكون أصغر حجماً، وأكثر فائدة، وتراعي الخصوصيات المحلية. واقترح أحد المتحاورين إخضاع التمويل المختلط لنظام الحصص، وتحديده زمنياً، وتسعيره من قبل فنيين في الاستثمار، واستخدامه حيثما اتضح أن ذلك مبرراً. وأكد أن التمويل المختلط لا يمكن أن يحوّل مشروعاً غير مربح إلى مشروع مربح. وذكر بعض المتحاورين ومجموعة إقليمية واحدة أن أي توقعات تتعلق بآثار التمويل المختلط ينبغي أن تكون واقعية. وأشار أحد المتحاورين إلى أن معظم القطاعات والخدمات الاجتماعية يمكن، بل ينبغي، أن تُموَّل من القطاع العام. وذكر بعض المتحاورين أنه ينبغي التصدي لانعدام الشفافية في قطاع التمويل المختلط، بما يشمل التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

حماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ – تحديات التعاون الإنمائي الدولي

35- خلال حلقة النقاش، ذكر أحد المتحاورين أن الطبيعة البنيوية لتغير المناخ جعلت هذا التغير واقعاً ملموساً في جميع أنحاء العالم، وأن هذا الأمر يتطلب اهتماماً عاجلاً. وخطَى *استعراض شتيرن بشأن الآثار الاقتصادية لتغير المناخ*، والعمل الذي أُنجز في إطار مشروع الاقتصاد المناخي الجديد،

فضلاً عن المنتديات الرفيعة المستوى مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ومجموعة العشرين، واجتماعات مجموعة السبعة، خطوات هامة إلى الأمام في اتجاه هذا الهدف. وقد أشار بعض المتحاورين إلى أنه ما لم تُعالج مسألة تغير المناخ، فإن مفهوم أهداف التنمية المستدامة نفسها سيصبح غير ذي قيمة بالنظر إلى الأزمة الوجودية التي يواجهها كوكب الأرض.

36- وركَّز جميع المتحاورين على مكونَين من مكونات تمويل المناخ هما: التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، واعترفوا، من باب الأولوية، بأهمية المعالجة المشتركة لهما. وأشار أحد المتحاورين إلى أن التخفيف والتكيف هدفان توأمان يشكلان شرطين مسبقين لأي نقاش آخر.

37- وأشار بعض المتحاورين إلى أن تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ يُنفق بدرجة أولى في بلدان الشمال، ويودع في مصارف خارجية، ويُوجه عبر قنوات القطاع الخاص، بينما يُنفق التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ عادة في عموم بلدان الجنوب، ويُوجه عبر قنوات القطاع العام. وذكر أحد المتحاورين أن التكيف يُعتبر أكبر مصدر للقلق لأنه أقل المكونَين حصولاً على التمويل، ولأن قدرة البلدان – لا سيما أقل البلدان نمواً – على تعبئة التمويل الخاص لتحقيق هذه الغاية لا تزال محدودة. وفي الوقت الذي ينبغي تعبئة رأس المال الخاص للتكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف حدته، لا يُعرف بشكل واضح إلى أي حد يمكن للتمويل الخاص معالجة حجم التحديات البيئية والمناخية، وتحقيق معدلات العائدات المتوقعة، أو تهيئة الظروف الأخرى التي تمكّن الاقتصاد. وفي هذا الصدد، اعتبر بعض المحاورين أن تنسيق أطر سياسات الاقتصاد الكلي (للتصدي مثلاً للتضخم، وتقلب أسعار الصرف، ومواطن الضعف الكامنة في الديون، وتصنيفات الائتمان)، واتباع نهج أفضل لمعالجة مخاطر المناخ، ضرورة ملحة.

38- ولاحظ بعض المتحاورين أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لمواجهة تحديات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وذكر أحد المتحاورين أن ما بين 20 و25 في المائة من المساهمات المرتبطة بتغير المناخ هي مساعدة إنمائية رسمية بدلاً من كونها مساهمة إضافية. وأشار متحاور آخر إلى أن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في أدوات التمويل المختلط مثير للجدل، ومن شأنه أن يفضي إلى "خسارة هائلة"، بحيث يُستخدم المال العام في دعم أنشطة مربحة أصلاً. وذكر بعض المتحاورين أن سد الفجوة التمويلية الحالية، التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، للتصدي لانهيار المناخ، لن يحدث تلقائياً على الأرجح، وأن ذلك يقتضي تدخلاً على الصعيدين القانوني والتنظيمي.

39- وأوصى أحد المتحاورين باستخدام حقوق السحب الخاصة المرتبطة بالبيئة وبتغير المناخ، وإعطاء الأولوية مباشرة للاحتياجات القائمة، وإنشاء صندوق للتضامن يمكن استكماله جزئياً من المساهمات غير المصروفة للجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر بعض المتحاورين أن النقاش بشأن كيفية تمويل الاتفاق البيئي العالمي الجديد، كما يرد ذلك في *تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2019*، يقدم مقترحات في هذا الصدد، مثل معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة من إصلاح أنظمة الضريبة على الشركات، والاستخدام المنهجي للرقابة على رأس المال في البلدان النامية.

40- وسلط عدة مندوبين الضوء على قضايا عدم المساواة بين البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، لا سيما في فئة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المسؤولة عن التدهور البيئي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وشدد بعض المندوبين على عدم قدرة أي بلد على التصدي بمفرده لتغير المناخ. وشدد مندوب آخر على ضرورة مراعاة التحديات الإقليمية وخصوصياتها، وتعزيز تبادل أفضل الممارسات والتوصيات ذات الصلة في مجال السياسات العامة، بينما أشار مندوب آخر إلى أهمية إدراك أن تغير المناخ أصبح يؤثر على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء.

41- وتعقيباً على ذلك، شدد أحد المتحاورين على أن المسائل المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ تتسم بحساسية شديدة كونها مسألة عدل مناخي، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظ متحاور آخر أنه قياساً على المستويات الحالية لانبعاثات غازات الدفيئة، ستصبح مساحات كبيرة من الكوكب خارج نظام التأمين، بما في ذلك في الاقتصادات المتقدمة. وفي الوقت نفسه، لم تحرز آلية الخسائر والأضرار التي وُضعت في إطار اتفاق باريس أي تقدم بعدُ من حيث إنشاء آليات المسؤولية والتعويض.

42- وفيما يتعلق بدور المساهمات الخاصة، أشار أحد المندوبين إلى مذكرة التفاهم التي وُقعت مؤخراً بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصرف التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتي وُضع بموجبها إطار للتعاون يتيح للكيانيْن التعاون في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة لبرنامج البيئة العالمي. وقد سُلِّم بما للمصارف، وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من دور حاسم في التصدي لتغير المناخ.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويل التنمية

43- أشار أحد المتحاورين إلى أن المبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب اكتسبت زخماً جديداً مع تزايد مشاركة بلدان الجنوب في التجارة العالمية، والإنتاج، والاستثمار الأجنبي المباشر. ويوجد معلَمان رئيسيان على مسار التعاون فيما بين بلدان الجنوب هما: خطة عمل بوينس آيرس لعام 1978 لتشجيع وتنفيذ التعاون الفني فيما بين البلدان النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعروف باسم خطة عمل بوينس آيرس +40، في عام 2019. وفي الوقت الذي ركزت الخطة الأولى على التعاون الفني، ركزت خطة عمل بوينس آيرس +40 تركيزاً خاصاً على الشراكات، ووضع جدول أعمال موضوعي لبناء القدرات الإنتاجية وسلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاستراتيجية، والاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة لأغراض التنمية. وقد أدت الدعوة الواردة في خطة عام 2030 من أجل إنشاء آليات دولية لتيسير تمويل التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً هاماً في هذا الصدد.

44- وأشار متحاور آخر إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبح مكملاً هاماً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لا سيما في مجال تمويل التنمية. وفي الوقت الذي يمكن اعتبار التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب عطاءً، يمكن النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه تبادل. ولاحظ متحاور آخر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث التدفقات المالية، لا يزال محدوداً نسبياً مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولو أنه ما فتئ يتوسع بسرعة. وحظيت المبادرات الوطنية والإقليمية بدعم المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية وغيرها من آليات التمويل. ويشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب العديد من المجالات بعد أن تطور وانتقل من القطاعات التقليدية، مثل الهياكل الأساسية والصحة والتعليم، إلى القطاعات الرائدة مثل الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الرقمي. ولم تُستغل بعدُ كامل إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

45- وأشار أحد المتحاورين إلى أن نظم إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا تزال ضعيفة، أو غير موجودة في العديد من البلدان. ولهذا السبب، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات المؤسسات، لا سيما من خلال تطوير النظم الإيكولوجية الوطنية. وذكر العديد من المشاركين أنه ينبغي للأونكتاد المشاركة أكثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة عمله في هذا المجال.

46- وذكر أحد المتحاورين أن الصين من الداعمين الرئيسيين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك على أساس مبدأ المساواة في المنافع. وكانت الحكومة قد أصدرت كتابين أبيضين، ورفع رئيس

البلد التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مستوى جديد بإطلاق مبادرة الحزام والطريق. وأضاف المتحاور أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسترشد بالرأي القائل إن العالم حيز مترابط حيث ينبغي أن يتعاون الجميع من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُعتبر مبادرة الحزام والطريق حيوية لتعزيز الترابط والتجارة والاستثمار. وتشمل المبادرة 152 بلداً ومنظمة دولية من جميع أنحاء العالم.

47- وأشار متحاور آخر إلى أن الهند وسعت مؤخراً نطاق ترتيبات تعاونها الثنائي وترتيبات تعاونها مع بلدان الجنوب، وأن لها سجلاً من التدخلات الإيجابية طوال سبعة عقود. ومن بين الأمثلة الأخيرة على ذلك، مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا الذي أنشئ في عام 2008، وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وهو مرفق مخصص أنشئ في عام 2017 لدعم المشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأن الصندوق يتّبع المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تولي زمام الأمور، وتنمية القدرات المحلية، وعدم فرض أي شروط.

48- وأشار بعض المندوبين وأحد المتحاورين أيضاً إلى أن الجزائر أسهمت في مشاريع كبيرة للهياكل الأساسية العابرة للحدود، لا سيما الطريق السريع العابر للصحراء الذي يربط بين مدينتي الجزائر ولاغوس، ومشروع الألياف الضوئية العابرة للصحراء، وخط أنابيب الغاز العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر ونيجيريا. وقد أنجزت الجزائر هذه المشاريع بالتعاون مع المنظمات الدولية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، الذي يُعد البلد من المساهمين الرئيسيين فيه. وقد اضطلع المغرب أيضاً بدور هام في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما التعاون الثلاثي، وهو بذلك لم يؤكد أهمية توافر التمويل فحسب، بل كيفية إنفاق الموارد بفعالية أيضاً.

49- وشدد بعض المندوبين على ضرورة النهوض بالتعاون في مجال الاقتصاد الرقمي لسد الفجوة الرقمية، وعلى الأدوار الهامة للتكنولوجيا والبيانات الضخمة. وارتأى مندوب آخر ضرورة بعث النشاط والحيوية في النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وارتأى مدير حلقة النقاش أن بإمكان النظام العالمي للأفضليات التجارية توسيع نطاقه ليشمل تدفقات الاستثمار والتجارة في الخدمات.

50- وأثارت إحدى المتحاورات مسألة استخدام التمويل المختلط في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظت أن بعض المشاركين في الاجتماع أقروا بأن آلية التمويل هذه يمكن أن تضطلع بدور هام، وذكرت أيضاً أن هناك شعوراً بالقلق من أن الحكومات أصبحت تتحمل جميع المخاطر وتواجه المزيد من الالتزامات الطارئة.

51- وفيما يتعلق بإصلاحات الهيكل المالي الدولي، أشار أحد المندوبين إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكنه أن يعزز موقف البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بهذا الهيكل المالي، لكن ذلك لم يُترجم بعد إلى زيادة قدرة البلدان النامية على التأثير في عملية صنع القرار.

52- وختم مدير حلقة النقاش بالقول إنه على الرغم من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يوفر سبيلاً ممكناً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن العديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، لا تزال تواجه الفقر، وسوء التغذية، والبطالة، وعجزاً خطيراً في هياكلها الأساسية وقدراتها الإنتاجية. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تكثيف الدعم لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد أن تغيير المواقف أمر حيوي بالقدر نفسه، معتبراً أن على الجميع أن يتخلى عن الاعتقاد أن مواطني بلدان الجنوب مجرد مستفيدين، بحيث يُنظر إليهم على أنهم أصحاب حقوق وفاعلون رئيسيون في التنمية، ويُشرَكون باعتبارهم فاعلين رئيسيين في عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.

ثالثاً– المسائل التنظيمية

ألف– انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

53– انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، السيد ماني براساد بهاتاراي (نيبال) رئيساً له والسيد بيدرو لويس بيدروسو كويستا (كوبا) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

54– أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/EFD/3/1. ويتضمن جدول الأعمال ما يلي:

1– انتخاب أعضاء المكتب.

2– إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3– تمويل التنمية: التعاون الإنمائي الدولي والقضايا البنيوية المترابطة

4– جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

5– اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

جيم– اعتماد تقرير الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 5 من جدول الأعمال)

55– أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بأن يعد نائب الرئيس – المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الثالثة بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إحالة الموضوع التالي والأسئلة الإرشادية التالية المقترح إدراجهما في جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة إلى الدورة التنفيذية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية:

(أ) الموضوع:

معالجة المسائل البنيوية – تعزيز اتساق وتماسك السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف[أ]

(ب) الأسئلة الإرشادية:

'1' ما هي الإصلاحات المؤسساتية والتحسينات في مجال تنسيق السياسات واتساقها التي يمكن من خلالها التصدي للفجوات التنظيمية، واختلال الحوافز في النظام المالي من أجل زيادة الاستقرار المالي تحقيقاً للتنمية والازدهار الاقتصادي العالمي على المدى الطويل؟

'2' كيف يمكن النهوض بفعالية بدور الأمم المتحدة في الرفع من مستوى تمويل التنمية، وتعزيز شبكة الأمان المالي الدولية؟

'3' ما هي أفضل الأدوات والآليات السياساتية على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي من شأنها أن تساعد على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وعلى النهوض بنظام تجاري واستثماري ملائم للتنمية يُيسِّر تعبئة الموارد المالية المحلية في البلدان النامية؟

'4' كيف يمكن إسماع صوت البلدان النامية وتعزيز وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية؟

(أ) مجال العمل واو من خطة عمل أديس أبابا (انظر قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق، الفصل الثاني، الفرع واو).

المرفق الثاني

الحضور

1- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية في المؤتمر:

الاتحاد الروسي	السودان
الأرجنتين	الصين
الأردن	العراق
إسبانيا	غابون
ألمانيا	غامبيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	غواتيمالا
باكستان	الفلبين
بربادوس	قطر
بنما	كوبا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	كوت ديفوار
بيرو	الكونغو
تركيا	كينيا
ترينيداد وتوباغو	لبنان
توغو	مالي
تونس	مدغشقر
جامايكا	مصر
الجزائر	المغرب
جزر البهاما	المكسيك
جمهورية تنزانيا المتحدة	ملاوي
الجمهورية العربية السورية	موريتانيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ميانمار
جيبوتي	ناميبيا
دولة فلسطين	نيبال
زامبيا	النيجر
زمبابوي	نيجيريا
سري لانكا	الهند
السلفادور	اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المتحاورين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المتحاورين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/3/INF.1.

2- ومُثّلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأفريقي
دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مركز الجنوب

3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية
جامعة الأمم المتحدة

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

شبكة العالم الثالث